

Distr.: General  
30 July 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٢٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
النهوض بالمرأة

تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء  
التناسلية للإناث  
تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧ بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يُقدّم هذا التقرير معلومات عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وعن الأنشطة التي تُنفَّذ في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويخلص التقرير إلى استنتاجات ويقترح توصيات محدّدة عن الإجراءات التي يُرتأى اتخاذها في المستقبل.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

\*\* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230914 230914 14-58526 (A)



## أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أن تمكين النساء والفتيات أمرٌ أساسي لكسر طوق التمييز والعنف ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والبدنية، ويشمل ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وأهابت الجمعية العامة بالدول كفالة أن تكون خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شاملة ذات نطاق متعدد التخصصات، وحثتها على كفالة الوفاء على الصعيد الوطني بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأهابت الجمعية العامة بالدول أن تضع سياسات وقواعد تكفل تنفيذ الأطر التشريعية الوطنية المتعلقة بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة على نحو فعال، وأن تنشئ ما يكفي من آليات المساءلة على المستويين الوطني والمحلي من أجل رصد الامتثال لتلك الأطر التشريعية وتنفيذها. وحثت الجمعية العامة الدول أيضا على سنّ التشريعات وإنفاذها لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ووضع حد للإفلات من العقاب في هذا المجال، واستحداث خدمات للدعم والرعاية على المستويين النفسي والاجتماعي لحماية النساء والفتيات اللواتي تعرّضن لهذه الممارسة والنساء والفتيات المعرضات لهذا الخطر.

٢ - وفي هذا القرار أيضا، أهابت الجمعية العامة بالدول أن تُعزز برامج الدعوة والتوعية وأن تُحسن التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين وغير الرسميين لتشجيع وتعبئة الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، وقادة المجتمعات المحلية والمؤسسات، على المشاركة بصورة مباشرة في وضع برامج للوقاية من الممارسات الضارة والقضاء عليها، وأن تضمن مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في العمل من أجل القضاء على المواقف والممارسات الضارة التي تؤثر سلبا في الفتيات. وأهابت أيضا بالدول أن تضع طرائق ومعايير موحدة لجمع البيانات بشأن جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات، وبخاصة الأشكال غير الموثقة. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات والتقارير الواردة من الدول الأعضاء<sup>(١)</sup> والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>. ويغطي الفترة الممتدة من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(١) وردت ردود لغرض إعداد هذا التقرير من البلدان التالية: أستراليا وألمانيا وأوغندا وإيطاليا وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسلوفينيا وقبرص والكاميرون وكندا ومصر والنرويج.

(٢) وردت ردود لغرض إعداد هذا التقرير من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق برنامجهما المشترك بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: التعجيل بإحداث التغيير.

## ثانيا - معلومات أساسية

٣ - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث<sup>(٣)</sup> هو نتيجة عدم المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية والثقافية التمييزية التي تتعلق بوضع النساء والفتيات في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وهو ممارسة ضارة وشكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات قد يكون لهما عواقب فورية وطويلة الأجل على صحتهم البدنية والجنسية والعقلية، بل قد يؤديان إلى وفاتهن. وغالبا ما يرتبط تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بالممارسات الضارة الأخرى، وبأشكال التمييز والعنف الأخرى ضد المرأة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، نظرا إلى أن هذه الممارسات تقترب ببلوغ المرأة "سن الرشد"<sup>(٤)</sup>. والحاجة إلى انتزاع القبول الاجتماعي من أكثر الأسباب العلنة لتأييد استمرار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويحل القبول الاجتماعي في كثير من الأحيان محل الأسباب الأخرى مثل تعزيز فرص الزواج، والحفاظ على العذرية، وتحقيق المزيد من المتعة الجنسية للرجل، والضرورة الدينية، والطهارة/النظافة<sup>(٥)</sup>.

٤ - والدول ملزمة، بموجب الأطر الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بسن وتنفيذ ورصد التشريعات التي تتناول جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الممارسات الضارة. وبالرغم من التقدم الذي أحرزه العديد من البلدان في إقرار قوانين وسياسات من هذا القبيل، فإنفاذها غير كافٍ، وتكون الغلبة، في الكثير من الحالات، للأعراف الاجتماعية التي تسمح باستمرار هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الممارسات الضارة على الرغم من الإصلاحات في مجال التشريعات والسياسات العامة إنما يشير إلى ضرورة وضع المزيد من الاستراتيجيات الشاملة التي تعالج الأسباب الجذرية لتلك الممارسات مثل عدم المساواة بين الجنسين، وتغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية، وتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع. وسعياً لمنع ممارسة العنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة والتصدي لها بفعالية، من المهم إدماج الوقاية والاستجابة في إطار نهج منسق وشامل. وبالتالي، من الضروري الاضطلاع بأنشطة تشارك فيها المجتمعات

(٣) "تشويه الأعضاء التناسلية للإناث" هو المصطلح المستخدم في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧. ويستخدم كذلك "مصطلح تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية"، فضلا عن "تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث".

(٤) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بإحداث التغيير، التقريران السنويان لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

(٥) يستند التحليل الوارد في هذا الفرع إلى التقرير التالي: United Nations Children's Fund, *Female Genital Mutilation/Cutting: A Statistical Overview and Exploration of the Dynamics of Change* (New York, 2013) وهو متاح في الموقع الشبكي التالي: [www.childinfo.org](http://www.childinfo.org).

المحلية والأسر ومقرري السياسات مع الحرص في الوقت نفس على الاستثمار في تطوير مهارات الفتيات والنساء وإتاحة الفرص لهن وتمكينهن.

٥ - ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، في البلدان التسعة والعشرين التي تتركز فيها هذه الممارسة، خضعت أكثر من ١٢٥ مليون بنت وامرأة على قيد الحياة اليوم لتشويه أعضائهن التناسلية وقد تكون هناك ٣٠ مليون فتاة أخرى معرضات لهذا الخطر. وتظهر البيانات أيضا أن هذه الممارسة شائعة في المناطق الغربية والشرقية والشمالية - الشرقية من أفريقيا، وفي بعض بلدان آسيا والشرق الأوسط، وعلى نطاق العالم في مجتمعات المهاجرين المنحدرين من هذه المناطق. وتصل معدلات انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى نسبة تتجاوز ٩٠ في المائة من النساء والفتيات في بعض البلدان مع أن المعدل يتفاوت بشدة بين الجماعات العرقية وبحسب المناطق الجغرافية. وتؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمواقف إزاءه داخل البلدان، وفي الوقت نفسه، فإن انتشار هذه الممارسة بين النساء والفتيات اللواتي يعشن خارج بلدانهم الأصلية، بحكم ارتفاع معدل الهجرة، أخذ أيضا في الازدياد<sup>(٥)</sup>.

٦ - وتبين الاتجاهات السائدة أن احتمال خضوع الفتاة لتشويه أعضائها التناسلية أعلى بكثير إذا ما كانت والدها قد تعرضت بدورها لهذه الممارسة. وفي العديد من الثقافات، يبدو أن هذه الممارسة من المؤشرات المادية الهامة على المركز الداخلي/الخارجي وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقيم المشتركة من قبيل التعفف واحترام الأكبر سنا. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات العلاقة السببية، يبدو أن هذه الممارسة أكثر شيوعا في الأرياف وأقل انتشارا بين الفتيات اللواتي ينتمين إلى أغنى الأسر المعيشية. وتلاقي ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تأييدا أقوى لدى الفتيات والنساء اللواتي ينتمين إلى أشد الأسر المعيشية فقرا.

٧ - وفي معظم البلدان التي تتركز فيها هذه الممارسة، تعتقد أغلبية الفتيات والنساء، فضلا عن الرجال، أنه لا بد من القضاء عليها. وفي جميع البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها، تقلل الفتيات والنساء باستمرار من نسبة الفتيان والرجال الذين يريدون أن تنتهي ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذا الموقف إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أهمية إجراء المزيد من الحوار المفتوح بين الرجال والنساء، وبين الفتيان والفتيات، بما يتيح التصدي للتوقعات الاجتماعية السائدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٨ - وتظهر البيانات أن هناك صلة وثيقة بين مستوى تعليم المرأة وتأبيدها هذه الممارسة. فتأبيدها ينخفض تدريجيا مع ارتفاع مستويات التعليم والدخل لدى المرأة. ويؤكد تحليل

البيانات أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان في الحد من هذه الممارسة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

### ثالثاً - المستجدات في مجالي التشريع والسياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان. وأكدت لجنة وضع المرأة مجدداً، في دورتها السابعة والخمسين والثامنة والخمسين المعقودتين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي، أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لإنهاء الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من خلال استعراض القوانين واللوائح التي تحظر هذه الممارسات وإقرارها وسنّها وإنفاذها، والتوعية بشأن عواقبها الصحية الوخيمة، وحشد الدعم الاجتماعي لسنّ مثل هذه القوانين. والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان الخاصة بهن هي شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ولا يمكن تحقيقها بدون فهم عدم التكافؤ في علاقات القوة بين الرجل والمرأة، والأعراف الاجتماعية، والممارسات الضارة، والقوالب النمطية التي تُكرّس التمييز بحق النساء والفتيات، والتصدي لمعالجتها.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن القلق إزاء عدم اتخاذ الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما يكفي من الإجراءات المتواصلة والمنهجية لتغيير القوالب النمطية والقيم الثقافية السلبية والممارسات الضارة أو القضاء عليها، فضلاً عن استمرار هذه الممارسات لدى بعض المجتمعات المحلية داخل الدول الأطراف، وغياب التشريعات الوطنية التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ورَحَّبَت اللجنة بإدراج الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، في القوانين المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة وحظره. إلا أنها أعربت عن القلق لأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يُمارس في كثير من الأحيان خارج إقليم البلدان التي لديها مثل هذه القوانين وفي بلدان مجاورة من أجل تفادي الملاحقة القضائية. وواصلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل العمل على وضع توصية عامة مشتركة/تعليق عام مشترك بشأن الممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وسيكون أول تعليق عام مشترك، بعد اعتماده، يصدر عن هاتين الهيئتين المنشأتين بموجب معاهدات.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ١١٧/٢٤ بناءً على اقتراح مجموعة الدول الأفريقية الذي يطلب فيه المجلس إلى مفوضية حقوق الإنسان تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على أن تُعقد خلال الدورة السادسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ولم يصدر بعد التقرير النهائي لفريق النقاش الرفيع المستوى ولكن الحوار الذي دار خلال المناقشة أكد أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث شكلٌ من أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس وأنه يمثل انتهاكا للحق في عدم التعرّض للتعذيب، والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن يمكن بلوغه من الصحة. كما أنه يمثل انتهاكا لحقوق الطفل نظراً إلى أنه ما يُمارس في أغلب الأحيان على الطفلات. واتفق أيضاً على أن الأمر يتطلب زيادة مشاركة المجتمعات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية وتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات اللواتي تعرّضن لتشويه أعضائهن التناسلية أو المعرّضات لذلك الخطر. ولقد سلّط الضوء على أهمية تعليم النساء والفتيات، والفتيان والرجال، فضلاً عن محو الأمية القانونية الهامة، لا سيما في سياق بحث خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وأقرّت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ مجموعة أساسية مؤلفة من تسعة مؤشرات عن العنف ضد المرأة تشمل مؤشراً بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأوصت اللجنة الإحصائية بإدراج وحدة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، عند الاقتضاء، في الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي تُجرى على الصعيد الوطني ودون الوطني.<sup>(٦)</sup>

#### رابعا - التدابير والمبادرات التي أفادت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة عن اتخاذها لتنفيذ القرار ١٤٧/٦٧

١٣ - اضطلعت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإقليمية بطائفة واسعة من المبادرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتعزيز الالتزام بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والدفع قدماً بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧. وأسفرت هذه المبادرات عن حملة أمور منها وضع خطط عمل لتعزيز التقدم المحرز ومواصلة تكثيف الإجراءات الوطنية (في إيطاليا وبوركينا فاسو)؛ وتحديد الجهات صاحبة المصلحة والأدوار التي يمكن أن تؤديها لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وإجراء دراسات/تقييمات أساسية سريعة للأطر القانونية والمعارية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية

(٦) انظر ESA/STAT/AC.193/L.3، الفقرتان ٥٣ و ٥٤.

للإناث (تولتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ والتوعية بالمبادئ الأساسية للأطر القانونية المحلية والدولية التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزيادة التعريف بها، عن طريق تعزيز المعرفة بالمبادئ الواردة في القرار ١٤٦/٦٧ (في إيطاليا وبوركينا فاسو).

١٤ - ولقد واصلت الدول الأعضاء السعي للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان عبر التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة على الصعد الوطني والثنائي والإقليمي والدولي. ولقد أحدثت العديد من الجهود والمبادرات تغييرات<sup>(٧)</sup> في المعتقدات وأنماط السلوك الاجتماعية التي تفضي إلى انخفاض الممارسة ومنها سن القوانين التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ ووضع السياسات والتدابير الوقائية الشاملة، من قبيل تثقيف المجتمعات المحلية والحوار فيما بينها، إلى جانب مشاركة وسائل الإعلام؛ وتعزيز قاعدة الأدلة؛ وتحديد الممارسات الجيدة من أجل تحسين إعداد البرامج.

١٥ - وأسهم البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بإحداث التغيير إسهاما مباشرا في الالتزامات السياسية المبينة في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧ وقدم الدعم للبلدان والهيئات الإقليمية والجهات الفاعلة العالمية في تنفيذه. وقد أكمل البرنامج المشترك مرحلته الأولى في عام ٢٠١٣ ونجح في تعجيل التخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على الصعيدين العالمي والوطني، الأمر الذي أدى إلى إعلان ٨ ملايين نسمة ينتمون إلى أكثر من ١٢٠٠٠ من المجتمعات المحلية في ١٥ بلدا التخلي عن هذه الممارسة. وفي المرحلة الثانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي صُمِّمت بهدف الاستجابة للتوصيات الواردة في التقييم المشترك الذي خضع له البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف<sup>(٨)</sup> وإنشاء إطار أقوى من أجل توسيع نطاق التنفيذ، سيسهم البرنامج المشترك في التعجيل بالقضاء تماما على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في غضون الجيل المقبل (أي التوصل، في غضون ٢٠ عاما، إلى الحد من انتشار هذه الممارسة بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن من صفر إلى ١٤ عاما بنسبة ٤٠ في المائة في خمسة بلدان على الأقل، مع إعلان بلد واحد على الأقل

(٧) حسبما أفاد البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بإحداث التغيير.

(٨) United Nations Population Fund (UNFPA) and United Nations Children's Fund (UNICEF), *Joint Evaluation: UNFPA-UNICEF Joint Programme on Female Genital Mutilation/Cutting: Accelerating Change 2008-2012*, Vol. I (New York, September 2013) وهو متاح في الموقع الشبكي التالي: [www.unicef.org](http://www.unicef.org).

القضاء التام عليها بحلول نهاية عام ٢٠١٧). وفي عام ٢٠١٤، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى البرنامج المشترك في مرحلته الثانية لدعم إدماج المنظورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات إدماجاً فعالاً على مستوى السياسات. وفي إطار السعي للتصدي للعواقب الصحية الوخيمة على النساء والفتيات، ستتعاون منظمة الصحة العالمية على نحو وثيق مع البرنامج المشترك لتعزيز المبادئ التوجيهية للرعاية الصحية المتصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

## ألف - الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية

١٦ - جميع الدول الأعضاء الثلاث عشرة التي قدمت تقارير هي أطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي اتفاقية حقوق الطفل. ولقد أشار بعض الدول الأعضاء أيضاً إلى التقيد بالصكوك القانونية الإقليمية التي تتضمن أحكاماً بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وبعض الدول التي قدمت تقارير هي دول موقعة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي التي تتضمن أحكاماً ذات صلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفيما يتعلق بالإجراءات المتواصلة والمنهجية للقضاء على الممارسات الضارة والتصدي لاستمرارها لدى بعض المجتمعات المحلية، كان التقدم المحرز الذي أبلغت عنه الدول الأعضاء غير متكافئ. فلقد أقرّت مختلف البلدان، بما في ذلك أستراليا وألمانيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر والنرويج، قوانين محددة تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واتخذت في بعض الحالات تدابير خارج إقليمها. واستناداً إلى التقرير الذي قدمه البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف، أقرّت غينيا - بيساو وكينيا أيضاً قوانين تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي دول أخرى، مثل سلوفينيا وكندا، تسري أحكام القانون الجنائي العام ومبدأ التنفيذ خارج نطاق الولاية الوطنية، فضلاً عن القانون العام لحماية الطفل، على حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويلاحق مرتكبو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قضائياً في جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، إما من خلال التشريعات الجنائية العامة أو من خلال أحكام قانونية معينة. وغالبا ما يُدرج مبدأ التنفيذ خارج نطاق الولاية الوطنية لمقاضاة الفاعلين لدى تطبيق هذه

الممارسة في دولة أخرى. ومع ذلك، فإن حالات القانون الجنائي ذات الصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث حالات نادرة<sup>(٩)</sup>.

١٧ - وأقرت دول أخرى قوانين مختلفة أو طبقت أحكاما واردة في تشريعاتها القائمة وآلياتها المؤسسية لتعزيز حماية ومساندة النساء والفتيات اللواتي تعرّضن لتشويه أعضائهن التناسلية أو المعرّضات لذلك الخطر. وعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الصحة في مصر مرسوما وزاريا في عام ٢٠٠٧ يفرض حظرا شاملا على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ويشمل ذلك ممارستها من قبل الأطباء على مستوى المستشفيات والعيادات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وفي غينيا - بيساو، حسبما أفاد البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف، يكمل القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الصادر في عام ٢٠١١ القوانين التي تغطي مسائل أخرى، من قبيل الصحة الإنجابية والعنف المتربلي، بتوفير تدابير وقائية أخرى لتعزيز أطر السياسات العامة التي تتناول هذه الممارسة، مثل وضع استراتيجية وطنية وخطة عمل حتى عام ٢٠١٥. ولقد وردت إشارة إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في القوانين الأشمل نطاقاً التي تتناول العنف ضد المرأة وأدجت فيها، في العراق على سبيل المثال<sup>(١٠)</sup>.

١٨ - وشهد عدد من البلدان مثل أوغندا وبوركينا فاسو إحراز تقدم على صعيد الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم ذات الصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإدانتهم. ففي أوغندا، أسهم إضفاء الطابع المؤسسي على جلسات متابعة إجراءات المحاكمة من أجل التصدي للإفلات من العقاب في مختلف المقاطعات، على سبيل المثال، في إحراز بعض التقدم في الإبلاغ عن المتورطين في ارتكاب جرائم ذات صلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإلقاء القبض عليهم ومقاضاتهم. واتخذت الدول أيضا، بما في ذلك أوغندا، تدابير لتيسير وصول النساء والفتيات اللواتي تعرّضن للعنف بصفة عامة إلى المحاكم، ولتعزيز تنفيذ التشريعات من خلال وضع المبادئ التوجيهية واللوائح التنظيمية بشأن كيفية التعامل مع حالات العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه أعضائهن التناسلية. ويُقصد بهذه المبادئ التوجيهية القضاة وأفراد الشرطة والمدعون العامون وكتاب المحاكم والأطباء والموظفون المعنيين بحقوق

(٩) European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament and the Council: Towards the elimination of female genital mutilation", COM(2013)/0833 (Brussels, 25 November 2013).

(١٠) حسبما أفادت منظمة اليونيسيف.

المرأة والطفل. ووفقاً للتقرير الذي قدمه البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، شهدت كل من إثيوبيا وكينيا تقدماً مماثلاً.

١٩ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يوجد في بعض السياقات قانون جنائي لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وفي سياقات أخرى، ما زال إنفاذ التشريعات محفوفاً بالصعاب.

## باء - خطط العمل والسياسات والاستراتيجيات وآليات التنسيق على الصعيد الوطني

٢٠ - توفر خطط العمل الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إطاراً لوضع استراتيجيات شاملة ومنسقة وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ولم تُقدّم سوى معلومات محدودة فيما يتعلق باستثمار الموارد، بما في ذلك الاعتمادات التي ترصدها الحكومات الوطنية في الميزانية من أجل توسيع نطاق القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على نحو فعال.

٢١ - وفي بعض الحالات، اعتمدت دول أعضاء، على غرار كندا وإثيوبيا<sup>(١١)</sup> والنرويج وجمهورية تنزانيا المتحدة، خطط عمل وسياسات وطنية تشمل التصدي لمختلف أشكال العنف ضد المرأة والممارسات الضارة، مما يوثق الروابط بين النهج المتبعة ويعزز العمل الوقائي من خلال تحسين التنسيق والتعاون في مجال الخدمات. وفي أوغندا، أدمجت الأنشطة ذات الصلة بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في برامج حكومية إنمائية أخرى. وتوفر السياسة الجنسانية التي تعتمدها أوغندا التوجيه العام للقضاء على هذه الممارسة. ويتضمن مشروع السياسة العامة المتعلقة بالعنف الجنساني على وجه الخصوص مادة تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وخطة عمل مفصلة لضمان تنفيذ هذه السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئ تحالف لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على المستوى دون الوطني لتنسيق الأنشطة الرامية إلى التخلي عن هذه الممارسة، وذلك من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية. وفي الكاميرون، أعدت خطة استراتيجية وطنية بشأن الصحة الإنجابية وصحة الأم والأطفال الحديثي الولادة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ تتضمن عنصراً محدداً عن الممارسات الضارة. وتُكمّل الخطة الاستراتيجية أدوات السياسة العامة الهامة الأخرى فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتشمل هذه الأدوات السياسة الوطنية بشأن القضايا الجنسانية التي تتضمن

(١١) حسبما أفاد البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية: التعجيل بإحداث التغيير.

عنصرًا يتعلق بجميع أشكال التمييز وسوء المعاملة ضد النساء والفتيات، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وخطة العمل الوطنية الشاملة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. والهدف من الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والأطفال حديثي الولادة زيادة معالجة آثار الممارسات الضارة وغيرها من أشكال العنف ضد النساء والفتيات بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى مستوى المقاطعات. وتسهم هذه المبادرات في تحقيق حصول الجميع على خدمات ورعاية جيدة في مجال الصحة الإنجابية. وتشجع هذه النهج المتعددة القطاعات التواصل الاجتماعي وتساعد على تفادي ازدواجية وتنص على تحديد واضح لأدوار مختلف الجهات المشاركة ومسؤولياتها. وتسهم هذه النهج بالتالي في حشد الموارد وتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ونتيجة لذلك، استحدثت حكومة أوغندا، على سبيل المثال، باباً محدداً في الميزانية مخصصاً لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأقرته في عام ٢٠١٠ وهي تواصل دعم البرامج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية لمنع هذه الممارسة.

جيم - الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون والتآزر مع المنظمات غير الحكومية

٢٢ - ركزت الجهود المبذولة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق التعاون الثنائي على الوقاية والتعبئة الاجتماعية، من خلال التصدي للآثار الصحية المترتبة على هذه الممارسة، ودعم إعادة إدماج النساء والفتيات، وبناء القدرات على جميع المستويات. وهي تشمل الجهود الوطنية والإقليمية، بما فيها تلك التي تقودها ألمانيا وكندا والنرويج، لدعم تحسين خطط العمل الوطنية في البلدان الشريكة، ولتنسيق الآليات والوسائل من أجل الإسهام في القضاء على هذه الممارسة إسهاماً فعالاً.

٢٣ - ولقد تعاونت بلدان عديدة بشأن تدابير الوقاية عبر الحدود لدى السكان المتطابقين أو المتماثلين في الانتماء العرقي والثقافي. فعلى سبيل المثال، تبادلت البلدان في شرق أفريقيا الوفود التي تمثل المجتمعات المحلية وممثلي الحكومات المحلية. وبرز أيضاً عدد من أوجه التعاون عبر الحدود في بلدان غرب أفريقيا، بما فيها بوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر<sup>(١١)</sup>. وحدث أيضاً تبادل للخبرات فيما بين جميع الشركاء الساعين لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال التخطيط المشترك وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأتاحت هذه الأوجه من التآزر الإقليمي، بما فيها تلك التي تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف

الإشراف عليها، للمنظمات غير الحكومية تطوير الشراكات وإجراء الدراسات العابرة للحدود للتعامل مع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود.

#### دال - التدابير الوقائية

٢٤ - لكي تكون التدابير الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ناجعة، يجب أن تعالج الجوانب المتعددة من الحقائق الاجتماعية على نحو متكامل ومتربط سعيًا وراء تغيير المعارف وأنماط السلوك وتعزيز المؤسسات ومساءلتها، عن طريق العمل بصورة مباشرة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وفئات معينة. وتستوجب الوقاية تعزيز وتحقيق التحول في السلوكيات والممارسات الفردية وبين الأفراد وسلوكيات المجتمعات المحلية والمجتمعات الأوسع نطاقًا وممارستها في جميع المجالات العامة والخاصة.

٢٥ - ولقد سعت مختلف أنشطة التوعية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لعدم التسامح مطلقًا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والمؤتمرات الدولية والإقليمية، والاجتماعات الرفيعة المستوى، وحلقات العمل والمناسبات الجانبية التي نظمت على هامش دورتي لجنة وضع المرأة، إلى إذكاء الوعي بهذه المسألة وأبرزت الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية للاستنهاض الاجتماعي والقضاء على الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة. وتمخضت هذه المناسبات أيضًا عن إقامة شراكات عبر الحدود وإجراء دراسات ووضع آليات للرصد. وعقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧ على سبيل المثال، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية ومنظمة "لا سلام دون عدل" على التوعية بالأطر القانونية الوطنية والدولية التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتعريف بها، من أجل ضمان إقرارها باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان. وعقدت كذلك اجتماعا بعنوان "حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في جميع أنحاء العالم: اتخاذ إجراءات بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٦/٦٧ في شرق أفريقيا"، في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٦ - وأحرز تقدم في بعض البلدان بفضل اتباع نهج شاملة ومتكاملة في مجال الوقاية. وتشمل معظم المبادرات المتخذة التوعية والدعوة والتثقيف والتدريب على صعيدي المؤسسات والمجتمعات المحلية. وفي بعض الدول مثل كندا، تركزت الجهود على تيسير الوصول إلى المعلومات والاضطلاع بأنشطة توجيهية مجانا لفائدة المجتمعات المحلية المتضررة بلغاتها بالإضافة إلى جلسات إسداء المشورة المراعية للاعتبارات الثقافية في الأوساط التعليمية والترفيهية الموجهة إلى الفتيات المعرضات للخطر.

٢٧ - وتشمل المبادرات الأخرى بناء قدرات مقدّمي الخدمات من خلال تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمناهج الدراسية الموجهة إلى القضاة والمدعين العامين بشأن حماية الضحايا والمسائل ذات الصلة (في ألمانيا وكندا على سبيل المثال) ودوائر الهجرة، وقوات الأمن والممارسين في المجال الصحي (في توغو وكندا) والأخصائيين في المجال الصحي الذين يعملون مع الأطفال والشبان المهاجرين واللاجئين والإعلاميين والمدرّسين (في جمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا<sup>(١١)</sup> وقبرص)، بما في ذلك النهج المتعددة التخصصات مثل الاتصال بالضحايا المستضعفات بشكل خاص. وتنفذ الوزارات الحكومية برامج لتنمية قدرات العاملين في مجال التوعية المعنية بالصحة الريفية وتمكين الأسر في الأرياف لتعزيز التزام الهيئات الإشرافية الطبية والعاملين في القطاع الطبي بالمستشفيات الحكومية في مناطق الانتشار الواسع النطاق، إلى جانب إعداد أدلة تدريبية على المهارات الحياتية لدى الأطفال والمراهقين والشباب، داخل المدارس وخارج نطاقها (إثيوبيا<sup>(١٢)</sup> وأوغندا وغينيا ومصر<sup>(١٣)</sup>).

٢٨ - وأسهمت الحملات الإعلامية ومبادرات الاتصالات (الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح) إسهاماً بقدر كبير في تعريف الرأي العام بعواقب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإطلاع الجمهور على الصكوك والتدابير القانونية القائمة لمكافحة هذه الممارسة<sup>(١٤)</sup>. واضطلع الزعماء الدينيون والمؤسسات الدينية بدور هام في مجال منع العنف ضد الفتيات. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، صدر الكتاب الذي أعدته جامعة الأزهر بعنوان "ختان الإناث بين المغلوط علمياً والملتبس فقهياً" بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف. وتوضح هذه الوثيقة مسائل هامة، وتفصل الممارسات الثقافية عن الدين، وتناقش الأدلة العلمية فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولقد نُشر ووُزِعَ أكثر ٢٨ ٠٠٠ ملصق إعلامي في جميع المرافق الصحية العامة على الصعيد الوطني وفي مستشفيات المحافظات والمنظمات غير الحكومية، وركزت هذه الملصقات على التشريعات التي تحرّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث<sup>(١٥)</sup>. وتهيب مواد الاتصال أيضاً بالمجتمعات المحلية أن تعمل على حماية الفتيات وتبلغ عن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الاتصال بخط هاتفي مباشر مخصّص لهذا الغرض (مصر)<sup>(١٦)</sup>.

٢٩ - واضطلعت المبادرات والبرامج ذات الصلة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي أيضاً بدور أساسي في زيادة الاطلاع على الممارسات الضارة والإسهام في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومن خلال إشراك المدرّسين والمدرّسات، أدت المدارس دوراً فاعلاً في

(١٢) حسبما أفادت توغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا - بيساو.

(١٣) حسبما أفادت مصر.

مكافحة هذه الممارسة في العديد من المجتمعات المحلية. ونفذ عدد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، بتمويل من النرويج وشركاء آخرين، برامج داخل المدارس وبرامج خارجها لتثقيف الآباء والأمهات والتلاميذ بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعزيز حدوث تغييرات إيجابية في المواقف والسلوكيات في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال والسودان والصومال وكينيا ومالي ومصر. وفي مصر، تجدر الإشارة إلى حملة "كاملة" التي نظمها ائتلاف من المنظمات غير الحكومية، وهي مبادرة على صعيد المدارس تشدد على أنه من حق كل فتاة مصرية أن تكون سليمة وموفرة الصحة لا يمسها أحد. ولقد انطلقت الحملة في إحدى عشرة محافظة وأسهمت في إعلان ١٧ ٧٠٠ أسرة عزمها التخلي عن هذه الممارسة الضارة<sup>(١١)</sup>. وفي السودان، تهدف مبادرة "سليمة" إلى الاستعاضة عن الكلمة الانتقاصية التي توصف بها "الفتاة غير المختونة" بعبارة "سليمة" التي تعني "صحيحة تامة كما خلقها الله"، وذلك بواسطة الاتصال والتوعية والحوار المجتمعي. ولقد أدت مبادرة "سليمة" في ولاية الخرطوم إلى زيادة ملحوظة في استخدام العبارات ذات المدلول الإيجابي والاطلاع على الرسالة التي تحملها هذه المبادرة. وتم بنجاح توسيع نطاق مبادرة "سليمة" إلى ست ولايات جديدة. ولقد استطاعت هذه المبادرة أن تصل إلى نسبة من المحتمل أنهما تساوي ٨٠ في المائة من مجموع السكان، بفضل اقتراحها بوسائل التسويق الاجتماعي والاتصال الجماهيري. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الحوار المجتمعي الذي يستخدم نهج مبادرة "سليمة" بلغ أكثر من ٥٥٠ مجتمعا محليا جديدا وأسفر عن ١٤٠ إعلانا عاما بالتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عام ٢٠١٣<sup>(١٢)</sup>.

٣٠ - ويشكل تشجيع الحوار داخل المجتمعات المحلية بشأن مضار الممارسة ومنافع التقيّد بأعراف اجتماعية جديدة تحترم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين عنصرا هاما من عناصر استراتيجية الوقاية التي واطب البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف على تنفيذها على مر السنين في البلدان التي يعمل فيها. وغالبا ما تسفر حوارات من هذا القبيل إلى إعلان أو تعهد علني من جانب السكان. وتشكل هذه الإعلانات العامة التي تصدر عن المجتمعات المحلية خطوة إلى الأمام في عملية التخلي عن الممارسة، وتبيّن على حد سواء العزم على التغيير وعلى التبدل في توقعات الجمهور بشأنها. ولقد أعلن ١٢ ٠٠٠ من المجتمعات المحلية/القرى حتى الآن التخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق إقامة شراكة مع الحكومة والمجتمع المدني<sup>(١٤)</sup>. ويركز "نهج الجددات" في أوغندا على إشراك الجددات في البرامج الإنمائية التي تنطوي على التعامل

(١٤) حسبما أفادت أوغندا وجيبوتي وغينيا - بيساو وكينيا ومصر.

مع صحة النساء والاطفال وحمايتهم وتثقيفهم. والغاية المنشودة من ذلك هي تحسين معارف الجندات وممارساتهن بحيث يتسنى لهن أن يؤدّين دوراً إيجابياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والسلامة الجسدية داخل الأسرة وعلى مستوى المجتمع المحلي. ويشجع نهج الجندات حوار الأجيال بين الصغار والكبار من أفراد المجتمع المحلي في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على نحو يراعي الاعتبارات الثقافية، بمشاركة الجمعيات الأهلية.

٣١ - ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧، زادت الدول الدعم والتنوعية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعززت التعاون الثنائي. وعلى سبيل المثال، نظمت بوركينافاسو وإيطاليا حملة مكثفة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمات المجتمع المدني وبلدان عديدة أخرى منخرطة في المعركة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٣٢ - وأثمر التعاون أيضاً بين الحكومات والبرلمانيين وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات في القارة والمنطقة عن زيادة المبادرات العملية المنحى الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. فعلى سبيل المثال، إضافة إلى المؤتمر الدولي عن "الإجراءات الرامية إلى تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٧: تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"، الذي نظّمته حكومة إيطاليا، بالتعاون مع البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف، في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عُقد مؤتمر دون إقليمي في جيبوتي عام ٢٠١٣ تحت شعار "في سبيل منطقة خالية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: حظر جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك ما يسمى بالممارسة التي تقتضيها 'السنة'". وركّز يوم الطفل الأفريقي لعام ٢٠١٣ أيضاً على إنهاء الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة.

#### هاء - تدابير الاستجابة

٣٣ - أفادت جميع الدول الأعضاء التي قدمت معلومات لأغراض إعداد هذا التقرير أنها نفذت تدابير لحماية ومساعدة النساء والفتيات اللواتي تعرّضن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو المعرّضات لهذا الخطر. وغالباً ما تتألف الخدمات من الحماية والرعاية الصحية والدعم القانوني والنفسي - الاجتماعي وإدراج خيارات بديلة لكسب العيش بالنسبة للنساء والفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت تدابير الاستجابة ذات الصلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البرامج الإنمائية الجاري تنفيذها التي تقدم الخدمات والأماكن الآمنة للفتيات والنساء. وتركز الاهتمام بوجه خاص على تعزيز قدرة نظم الصحة الجنسية

والإنجابية على توفير الرعاية إلى النساء والفتيات المتضررات من هذه الممارسة، فضلاً عن نظم حماية الطفل من أجل تقديم خدمات الحماية والرعاية على حد سواء.

٣٤ - وعموماً، لا تزال الخدمات التي تقدم الخبرات والمعارف بالقدر الكافي لدعم الضحايا غير كافية. وليس من قبيل المغالاة التشديد على أهمية الاستجابات المنسقة العامة إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وآثارها من خلال النظم الوطنية واللامركزية وغير الحكومية. والثغرات الأساسية والتحديات التي يلزم التصدي لها بمزيد من الدقة تتمثل في ضرورة توفير ما يكفي من الرعاية وخدمات الدعم الاجتماعي والنفسي. ولم تقدم سوى معلومات قليلة بشأن البرامج المحددة التي تتصدى لزيادة خطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حالات الطوارئ والأزمات.

٣٥ - واعتباراً من عام ٢٠١٤، رصدت البلدان السبعة عشر الأعضاء المنخرطة في البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف مخصصات في ميزانيتها لتمويل خطط العمل الرامية إلى تعزيز الخدمات ذات الصلة من أجل التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى جانب سلسلة من الخطوات تبدأ بحظر هذه الممارسة وصولاً إلى حماية الفتيات والنساء المتضررات ورعايتهن. وفي بعض البلدان (مثل غينيا ومالي)<sup>(١١)</sup>، أدمجت في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إدماجاً تاماً معلومات بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومبادئ توجيهية تتعلق بالوقاية والعلاج، بما في ذلك البروتوكولات وآليات الرصد وجمع البيانات. ووُظِّفت استثمارات في إعداد مجموعات اللوازم الطبية المتعلقة بإدارة وتسويق الخدمات الصحية داخل المجتمعات المحلية من أجل تحسين حياة الفتيات والنساء. وفي بوركينافاسو ومالي، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، استفادت من هذه الخدمات ٢٢٧ فتاة و ٥٠٣ من النساء. وفي بلدان أخرى مثل ألمانيا وتوغو ومصر، أنشئ خط هاتفي وطني مباشر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع الوطني لتلقي البلاغات عن حالات التشويه الأعضاء التناسلية للإناث المقرر إجراؤها.

٣٦ - ويجري حالياً، على نحو متزايد، إدماج خدمات مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لمعالجة مخاطره وعواقبه في خدمات الصحة الإنجابية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقدم هذه الخدمات أيضاً معلومات عن الآثار الصحية المترتبة على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الأمر الذي يساهم في حشد الموارد وتوسيع نطاق النهج المتعدد الجوانب للقضاء على هذه الممارسة. ويتيح استخدام الصحة الإنجابية كمدخل للحوار بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الفرصة للمجتمعات المحلية لفهم التحديات المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحليلها والانخراط في مكافحتها نحو أفضل، من منظور مستنير،

وتحديد المبادرات المناسبة للتخلي عنها. ولقد أنشأ بعض الدول الأعضاء مراكز صحية متخصصة في رعاية ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، توفر في أغلب الأحيان خدمات في مجال أمراض النساء، ولا سيما النساء الحوامل. وفي النرويج، حيث يعتبر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة غير مشروعة، أنشأ ما مجموعه ثمانية مستشفيات في جميع أنحاء البلد عيادات خاصة لمعالجة العواقب الوخيمة للعمليات غير المشروعة التي يضطلع بها في بعض أوساط المهاجرين. وفي تلك المستشفيات، يُدرَّب العاملون في مراكز طب الأطفال الاجتماعي على فحص الطفلات ومعالجة المضاعفات التي يعاني منها بعد تشويه أعضائهن التناسلية. وجميع هذه الخدمات مجانية ويسهل الوصول إليها.

#### واو - جمع البيانات وإجراء البحوث

٣٧ - من الأهمية البالغة أن تتوافر البيانات الكمية والنوعية الموثوقة والقابلة للمقارنة لسنّ القوانين ووضع السياسات التي تستند إلى الأدلة، إلى جانب تصميم البرامج وتنفيذها من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتكتسب المعلومات والبيانات عن العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة، أهمية بالغة للإحاطة بهذه القضايا والسياقات إحاطة تامة، وإعداد نهج الوقاية والاستجابة الملائمة للاحتياجات، ورصد فعالية الاستثمارات وتوجيه التحسينات مع مرور الوقت، وكذلك لبذل الجهود في مجال الدعوة. وتكتسب قاعدة الأدلة أهمية أيضا لتحديد الممارسات التي تكثرت بالنجاح والتي يمكن، في حال تبادلهما، أن تثير التطورات في سياقات أخرى.

٣٨ - ويتأتى جمع البيانات عن انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والبيانات الأخرى المتعلقة بهذه الممارسة بصفة أساسية من دراستين استقصائيتين رئيسيتين للأسر المعيشية هما: الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمسوح العنقودية متعددة المؤشرات، بدعم من منظمة اليونيسيف. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام ما لا يقل عن ثمانية بلدان بجمع البيانات من خلال إجراء دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية<sup>(١٥)</sup>. وفي بعض البلدان، توفر الدراسات الاستقصائية الوطنية التمثيلية البديلة بيانات ذات صلة.

(١٥) تشاد (٢٠١٤) وتوغو (٢٠١٣-٢٠١٤) والسنغال (أنجزت الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ ومن المرتقب إجراء الدراسة الاستقصائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤) وسيراليون (٢٠١٣) وغامبيا (٢٠١٣) ومالي (٢٠١٢-٢٠١٣) ومصر (٢٠١٤) ونيجيريا (٢٠١٣)، حسبما أفاد البرنامج المشترك.

٣٩ - ولقد أجريت في مختلف البلدان دراسات محدّدة قائمة على المرافق الصحية تشمل المواقف إزاء هذه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعواقبها الصحية المباشرة، وآثارها المتعلقة بالولادة وأمراض النساء<sup>(١٦)</sup>. واستخدمت هذه الدراسات من أجل دعم إعداد مواد تعليمية عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لاستخدامها و/أو لإجراء البحوث على الصعيد الوطني بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا دراسات قائمة على المرافق الصحية لقياس مدى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن من صفر إلى ١٤ عاما بغية تقييم التغييرات المتصلة بهذه الممارسة. ولقد اضطلعت غامبيا وكينيا ومالي كذلك بدراسات من هذا القبيل<sup>(١٧)</sup>.

٤٠ - ويتضمن التقرير المعنون "كسر جدار الصمت بشأن العنف ضد الفتيات والمراهقات والنساء الشابات" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة عام ٢٠١٣ البيانات المتاحة عن مختلف أشكال العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، بما في ذلك الممارسات الضارة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مرفقة باستعراض لها<sup>(١٧)</sup>. ويخلص هذا التقرير الذي أقرّه كل من المنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمقرّرة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إلى أن الحالة التي تواجهها النساء والفتيات من الشعوب الأصلية أكثر حدة، نظرا إلى الأشكال المتداخلة للتمييز، وذلك على الرغم من أن العنف ضد النساء والفتيات يتسم بطابعه العالمي.

٤١ - ويمثل التقرير المعنون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: استعراض الإحصاءات واستكشاف ديناميات التغيير الذي أصدرته منظمة اليونيسيف في عام ٢٠١٣ إنجازا بارزا على مستوى الجهود المبذولة لجمع البيانات على الصعيد العالمي من أجل تتبع التقدم المحرز في مجال التغييرات التي طرأت بشأن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذا التقرير هو حصيلة ما يربو على ٢٠ عاما من الجهود الرامية إلى توحيد أساليب جمع البيانات، بما يتماشى مع الأساليب التي تتبعها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز في

(١٦) حسبما أفادت أستراليا وأوغندا وتوغو وقيرص والنرويج، وحسبما أفاد البرنامج المشترك بالنسبة إلى غامبيا وكينيا ومالي.

(١٧) United Nations Children's Fund, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, United Nations Population Fund, International Labour Organisation and Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, "Breaking the silence on violence against indigenous girls, adolescents and young women: a call to action based on an overview of existing evidence from Africa, Asia Pacific and Latin America" (May 2013). متاح في الموقع الشبكي التالي: [www.unwomen.org](http://www.unwomen.org).

القضاء على هذه الممارسة. وحتى الآن، جمعت بيانات نموذجية على الصعيد الوطني في ٢٩ بلدا في أفريقيا والشرق الأوسط من المسلّم أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يتركز فيها. وتدعو منظمة اليونيسيف باستمرار الحكومات إلى إدماج النموذج التدريبي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي اقترحه كل من المسح العنقودي متعدد المؤشرات والدراسة الاستقصائية الصحية الديمغرافية في عام ٢٠١٠، ضمن الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية في الدول التي جرى فيها توثيق هذه الممارسة ولكن لم تُجمع بيانات وطنية نموذجية بعد.

٤٢ - وفي البلدان التي لا تنتشر فيها هذه الممارسة على نطاق واسع، مثل سلوفينيا وقبرص، قد تكون البيانات متاحة على نطاق محدود. وفي بعض الأحيان، قد يكون الافتقار إلى البيانات مرتبطا أيضا بعدم توافر آليات فعالة لتحديد الحالات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره في بعض الحالات إلى إغفال عدد كبير منها وعدم تلقي ضحاياها العلاج والحماية على النحو الملائم.

٤٣ - ويشكل التقييم المشترك الذي خضع له البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وأنجز في عام ٢٠١٣، إسهاما بارزا في قاعدة الأدلة بشأن الجهود البرنامجية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وبشأن البرامج المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويؤكد هذا التقييم أهمية الاهتمام الذي أولاه البرنامج المشترك لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث باعتباره عرفا اجتماعيا يتطلب تغييره اتخاذ إجراءات شاملة ومنسقة عبر القطاعات على كافة مستويات المجتمع. وسلط هذا التقييم الضوء أيضا على ضرورة تعزيز وتوسيع نطاق عنصر المساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان وعلى الاستثمار في بحوث أكثر تعمقا بشأن تغيير الأعراف الاجتماعية<sup>(١٨)</sup>. وأكد التقييم على أهمية تعزيز الديناميات دون الإقليمية لتحقيق التغيير من خلال اتباع نهج عابرة للحدود لتعزيز عمليات التبادل والتعاون والأنشطة التآزرية فيما بين البلدان والنهوض بها.

٤٤ - ولا تزال التحديات قائمة بشأن نطاق واتساع ما يتطلبه التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وحصر مختلف الأشكال والقطاعات والأنشطة. ويقوم مركز المعارف الإلكتروني العالمي لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ([www.endvawnow.org](http://www.endvawnow.org)) بتيسير الاطلاع على تولىف بين قاعدة الأدلة العالمية، والنهج والمنهجيات الواعدة، والدروس المستفادة، ودراسات الحالات الفردية للممارسات الجيدة،

(١٨) انظر الموجز التنفيذي للتقييم المشترك الذي خضع له البرنامج المشترك.

والأدوات الموصى بها في مجال البرمجة، والاختصاصيين من المؤسسات والأفراد؛ ومعلومات بشأن الفرص المتاحة للتدريب الخارجي والمشاركة في المؤتمرات وحلقات العمل.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات

٤٥ - اتخذ عدد لا يُستهان به من الإجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولقد أتاحَت زيادة الالتزام السياسي تعزيز أطر القوانين والسياسات الوطنية وتحسين التدابير الرامية إلى سنّها وتنفيذها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي. وقدمت الدول الأعضاء والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونسيف أمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بمشاركة الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية ومشاركة المجتمعات المحلية وعملها، الأمر الذي أدى إلى إعلانات عامة بالتخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإدماج التدابير الوقائية وتدابير الاستجابة الرامية إلى التصدي لهذه الممارسة في الخدمات الصحية والتعليمية، وتنمية قدرات المسؤولين في المؤسسة القضائية والمؤسسات الأخرى.

٤٦ - وعلى الرغم من هذه الجهود، تظل هذه الممارسة مصدر قلق بالغ في البلدان التسعة والعشرين التي تتركز فيها، وهي آخذة في الازدياد بين النساء والفتيات اللواتي يعشن خارج بلدانهم الأصلية، نظرا إلى ارتفاع معدلات الهجرة. ولقد خضعت أكثر من ١٢٥ مليون بنت وامرأة على قيد الحياة اليوم لتشويه أعضائهن التناسلية، وقد تكون ٣٠ مليون فتاة أخرى معرضات لهذا الخطر. ومع أن نسبة الفتيات/النساء اللواتي تعرّضن لتشويه أعضائهن التناسلية قد ينخفض، فإن العدد الإجمالي للحالات قد يستمر في الازدياد بسبب النمو السكاني. وتتجذّر هذه الممارسة في انعدام المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية التمييزية التي تتعلق بوضع النساء والفتيات في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

٤٧ - ويتبين من الاتجاهات السائدة أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم والدخل تؤثر على انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتحدّد المواقف إزاءها. وفي مختلف البلدان، تؤيد أغلبية الفتيات والنساء التخلي عن هذه الممارسة، ولكنهن لسن على علم بنسبة الفتيان والرجال الذين يعتقدون أيضا أنه ينبغي القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويقلّلن من تقديرها. ونظرا إلى أن هذه الممارسة ترتبط بالقبول

الاجتماعي، لا بد من تيسير المناقشات التي يتضح فيها الرأي الحقيقي للفتيان والفتيات والنساء والرجال الذين يعارضون هذه الممارسة للتأثير على المحافل التقليدية وعملية صنع القرار. ولا يزال من الأهمية البالغة إسماع أصوات المعارضين لاستمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من فتيات ونساء وقادة ومجتمعات محلية وتسهيل الضوء عليهم لإظهار التغيير وحفز إجراء المزيد من الحوار والسعي إلى القضاء عليها.

٤٨ - ويجب أن يُترجم تعزيز الالتزام السياسي واستمراره إلى قوانين وسياسات وطنية شاملة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإلى تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذها. ولقد أقرت الدول قوانين تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأدخلت التحسينات على تنفيذ الإصلاحات القانونية والسياساتية من خلال وضع المبادئ التوجيهية، وبناء قدرات المسؤولين، وتعزيز تنسيق الخدمات. ولقد أدمجت الدول أيضاً سياسات ذات صلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من هذه التطورات، يبقى إنفاذ التشريعات والسياسات غير كافٍ وتظل الموارد المخصصة لتنفيذها محدودة. ومما يعوّق إحراز تقدم أيضاً عدم كفاية آليات الرصد والمساءلة والافتقار إلى بيانات قابلة للمقارنة لتيسير تحليل الاتجاهات.

٤٩ - وهناك عدد متزايد من البرامج التعليمية والمبادرات التوعوية التي تشمل جهات معنية متعددة، كما هو الحال في المدارس والمجتمعات المحلية والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام. وتشجع هذه المبادرات مشاركة وتعبئة الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، والمجتمعات المحلية والمؤسسات بشكل مباشر في البرامج الرامية إلى منع هذه الممارسة والقضاء عليها. ومن الضروري اللجوء إلى أنشطة تشارك فيها المجتمعات المحلية والأسر ومقرري السياسات مع الحرص في الوقت نفسه على الاستثمار في تطوير مهارات الفتيات والنساء وتوفير الفرص لهن وتمكينهن. وعلى وجه العموم، لم تُقدّم سوى معلومات محدودة عن مدى شمول المبادرات، وتأثير التدابير والبرامج، وتخصيص الموارد الكافية لضمان فعاليتها واستدامتها.

٥٠ - واستمرار الممارسات الضارة على الرغم من إصلاح القوانين والسياسات إنما يشير إلى ضرورة وضع المزيد من الاستراتيجيات الجامعة التي تعالج الأسباب الجذرية لهذه الممارسات مثل عدم المساواة بين الجنسين، وتغيّر الأعراف الاجتماعية التمييزية، وتنهض بالمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع. وسعيًا وراء تحقيق الفعالية في منع العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات والتصدي لها، من المهم إدماج الوقاية والاستجابة في إطار نهج منسق وشامل يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

## التوصيات

٥١ - ينبغي للدول أن تسنّ تشريعات شاملة تُحظّر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتعاقب مرتكبيها، بما في ذلك قوانين خارج الحدود الإقليمية في حالة المواطنين الذين يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إطار ولايات قضائية أخرى. وينبغي أيضا أن توفر التشريعات تفويضا باتخاذ مجموعة كاملة من تدابير الوقاية والحماية لصالح النساء والفتيات اللواتي تعرّضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو المعرّضات لهذا الخطر. وينبغي أيضا النظر لدى سنّ التشريعات في وضع أحكام محددة بشأن مخصّصات الميزانية وآليات ملائمة لتنسيق ورصد وتقييم القوانين وتأثيرها وتنفيذها.

٥٢ - وينبغي للدول أن تكفل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال خطط عمل وطنية متعددة القطاعات تتضمن مهلا زمنية محددة والأهداف، وتوفر أطرا وآليات للمساءلة وتكون مزوّدة بموارد كافية. وينبغي لها أن تكفل مشاركة جميع الجهات المعنية في وضع وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات من هذا القبيل، بما في ذلك الفئات المتضرّرة، والمجتمعات التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات النسائية.

٥٣ - ويجب على الدول أن تركز تركيزا أشدّ على وضع استراتيجيات وقائية شاملة تكون متعددة القطاعات ومنسقة. وفي مواجهة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ينبغي للدول أن تعمل مع طائفة من المؤسسات الحكومية من مختلف القطاعات، مثل قطاعات القضاء والصحة والتعليم الرسمي وغير الرسمي، والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام والمجتمع بشكل عام. وينبغي للنساء والفتيات، والرجال والفتيان، والشباب، والقادة المحليين والزعماء الدينيين المشاركة بعمّة في المبادرات الوقائية الساعية إلى تحقيق تحول في السلوكيات والممارسات على مستوى الأفراد وعلى مستوى العلاقات بين الأفراد وعلى مستوى المجتمعات المحلية وعلى صعيد المجتمع ككل، في المجالات العامة والخاصة.

٥٤ - وينبغي للدول أن تكفل بأن تكون الحماية والدعم للنساء والفتيات اللواتي يخضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو المعرّضات لهذا الخطر جزءا لا يتجزأ من السياسات والبرامج التي تتصدى لهذه الممارسة. ودرءا للعواقب الوخيمة على مدى الحياة، لا بد من أن توفر للنساء والفتيات اللواتي يخضعن لهذه الممارسة أو المعرّضات لخطر الخضوع لها استجابة متعددة القطاعات منسقة ومتخصصة وميسورة وجيدة النوعية تشمل الخدمات القانونية والنفسية والصحية والاجتماعية، وفقا للمبادئ التوجيهية الأخلاقية الموحّدة، التي يقدمها موظفون مدربون تدريباً ملائماً. ويتعين تعزيز الخدمات

النفسية والاجتماعية. ويجب تحسين الظروف التي تتيح للنساء والفتيات الإبلاغ عن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٥ - وينبغي للدول أن توفر تدابير مصممة خصيصا لتتلاءم مع الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز، بمن في ذلك نساء الشعوب الأصلية والنساء المشرّدات واللاجئات والمهاجرات.

٥٦ - وينبغي تعزيز تطوير أساليب ومعايير موحّدة لجمع البيانات عن مدى انتشار الممارسة وأسبابها وعواقبها. وينبغي تعزيز تبادل الممارسات الجيدة في مجال الوقاية من هذه الممارسة والتخلي عنها على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وينبغي تكثيف البحوث والأدلة بشأن المبادرات التي تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات للاسترشاد بها في صوغ استراتيجيات فعالة الغرض منها القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والممارسات الضارة.

٥٧ - وينبغي للدول أن تدعم انخراط المجتمع المدني والجماعات النسائية والجهات المجتمعية المعنية الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بنشاط ومشاركتها بصفة في إعداد تدابير الوقاية والاستجابة والدعوة وتطويرها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٥٨ - وينبغي للدول أن تخصصّ قدراً أكبر من الموارد لتوسيع نطاق القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بفعالية. بسبب فعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل أو الالتزامات القصيرة الأجل تحول دون تنفيذ المبادرات المتسقة والمستدامة.

٥٩ - وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تنسّق وتوحّد الجهود التي تسهم في التوصل إلى نهج شامل من أجل القضاء على هذه الممارسة استناداً إلى الميزة النسبية لكل منها، بما يتماشى مع المساواة بين الجنسين ومبادئ حقوق الإنسان. وينبغي القيام بالمزيد من الاستثمارات في الاستراتيجيات الوقائية الشاملة والبحوث المتعلقة بفعالية الأنشطة المحددة مع مرور الوقت.

٦٠ - وبالنظر إلى أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وجميع أشكال العنف ضد المرأة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما مسألتان بالغتا الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن تعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ القضاء على هذه الممارسة وأن تتضمنها.